ملاحظات أوّليّة:

الجوانب العسكريّة والأمنيّة في اتفاق أوسلو

علي فيّاض

قبل الحديث عن الجوانب العسكريّة والأمنيّة في الاتّفاق لابدّ من الإشارة إلى أنّ ما سأقدّمه ليس بدراسة وافية ولا تحليل متكامل، إنّما هو أقرب إلى مجموعة من الملاحظات المتجانسة ناتجة عن قراءة هادئة لرسائل الاعتراف واتفاق المبادئ، وما سبقها ولحقها من أفكار وتصريحات بهذا الخصوص.

● **الملامح الأمنيّة للاتفاق:**

مع احترامنا لما ألقي من أضواء على الجوانب السّياسيّة والاقتصاديّة للاتّفاق، ورغم اعترافنا بأهمّيّة وخطورة تلك الجوانب فإنّه لم يكن عسيراً علينا أن نكتشف أنّ الملامح العسكريّة ـ الأمنيّة في الاتفاق كانت هي الغالبة على سواها، ولعلّنا نشير إلى:

١ ـ أنّ الرّسائل المتبادلة (الموقّعة في ١٩٩٣/٩/٩)[١] رغم أنّها رسائل دبلوماسيّة في الأساس، فإنّ تعبيرات «الأمن والعنف والإرهاب والمخالفين» كانت الطاغية على سواها من التعبيرات الدبلوماسيّة المفترضة.

٢ ـ أنّ تعهّدات المنظّمة الواردة في رسالة السيّد ياسر عرفات بتغيير أو تعديل مواد الميثاق الوطني الفلسطيني غير المرغوب فيها[٢]، وبإحلال المفاوضات طريقاً وحيداً بدلاً من الكفاح المسلّح، مع الالتزامات الثلاثة (امتثال عناصر المنظّمة، ومنع العنف في المناطق، وتأديب المخالفين) تبيّن لنا السمة الرئيسيّة للعهد الجديد المنشود.

٣ ـ أنّ التعهّد بنبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف كما جاء في رسالتي عرفات إلى رابين وهوفست لا يعني فقط اعترافاً مذهلاً بأنّ ما كانت تقوم به المنظّمة من نضال وطني كان عنفاً إرهابيّاً، وليس عنفاً ثوريّاً عادلاً، بل يعني، أيضاً، أنّ المنظّمة والفلسطينيّين المعترفين بذنبهم هذا، سيظلّ عليهم التكفير عن ذلك الذّنب بذات اللّغة «عسكريّاً وأمنيّاً».

٤ ـ أنّ ما تضمّنته مقدّمة الاتّفاق عن إنهاء عقود المجابهة والصّراع، وعن الأمن المتبادل، وما تضمّنته المادّة الخامسة عن الترتيبات الأمنيّة، والمادّة السادسة عن سلطات الحكم العسكري، والمادّة الثامنة عن جهاز الشّرطة الفلسطينيّة، والمادّة التاسعة عن القوانين والأوامر العسكريّة، والمادّة العاشرة عن لجنة الارتباط المشتركة، والمادّة الثانية عشرة عن لجنة المتابعة الرباعيّة، والمادّة الثالثة عشرة عن إعادة الانتشار العسكري، إضافة إلى الملحق الثّاني بمختلف بنوده، تشير كلّها إلى طغيان اللّون العسكري الأمني على بقيّة ألوان الاتفاق[٣].

● **أبعد من النّصوص:**

وإذا تركنا ملامح الاتفاق ودخلنا إلى محتواه ومضامينه، أيّ الالتزامات العسكريّة والتعهّدات الأمنيّة الواردة فيه، كي نتعرّف على ما حقّقه الطّرفان من مكاسب، فإنّه لمن المفيد ألاّ تغيب عن أذهاننا ثلاث حقائق أثناء عمليّة التقييم:

١ ـ إنّ الاحتكام إلى النصوص الواردة وحدها لا يكفي، لأنّ هناك بعض النصوص غير مكتملة التفسير، ونصوص أخرى تحتمل أكثر من تفسير، وثالثة تركت غامضة.

(١) المقصود رسالة عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، ورسالته إلى هولست وزير خارجيّة النرويج، ورسالة إسحق رابين الحوالية إلى عرفات، استناداً إلى النّصوص المنشورة في صحيفة النهار اللّبنانية، ص ١، تاريخ ١٩٩٣/٩/١٠

(٢) مواد الميثاق التي تحدّثت عن الكفاح المسلّح هي ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ٢١، ٣٠ بالإضافة إلى النّظام الأساسي للمنظّمة حول مهمّات جيش التحرير مادّة ٢١، ٢٢

(٣) استندنا إلى نصوص الاتّفاق والملاحق المنشورة في صحيفة النّهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩/١٣، ومجلّة الحرّيّة، العدد ٥١٨، تاريخ ٩٣/٨/١٩، ص ١٨.

٢ ـ إنَّ للاتّفاق ملاحق ومذكّرات وتفسيرات، بعضها جرى الاتّفاق عليه، وبعضها قيد التفاوض، والبعض الآخر ينتظر مفاوضات تفصيليّة.

٣ ـ إنَّ الالتزامات الواردة في الاتفاق المذكور لا تكتمل دائرة فعلها إلّا بتكاملها مع الالتزامات الواردة في اتفاقات إسرائيليّة مماثلة مع الأردن ومصر.

٤ ـ إنَّ هذا الاتفاق، كما غيره من الاتفاقات، لا يؤخذ بمعزل عن ظروف التوصّل إليه، الأسباب الذّاتيّة ـ المحليّة، عند كلّ طرف، والظّروف المحيطة الإقليميّة، والدوليّة، وهو ما يدفع المراقب للبحث عن «ما بين السّطور».

٥ ـ إنَّ أيّ اتفاق سيظلّ مرهوناً، خلال عمليّة تطبيقه، بإرادة الطّرف الأقوى في المعادلة، أي أنَّ ميزان القوى الفعلي (عسكريّاً وأمنيّاً) بين الطّرفين المتعاقدين، هو الذي سيعطي للنّصوص ترجمتها المستقبليّة على الأرض[٤].

● **الانسحاب إلى أين؟**

لاشكّ أنَّ أوّل المكاسب الفلسطينيّة المرغوبة في مجال بحثنا، هو التخلّص من الاحتلال العسكري، أي الانسحاب العسكري الإسرائيلي الموعود الذي هلّل له أنصار الاتفاق وعملوا على ترويجه جماهيريّاً وتسويقه سياسيّاً، فهل حقّق الاتفاق انسحاباً؟ وما هي حدوده وطبيعته؟

إذا استندنا إلى قراءة موضوعيّة لمواد الاتفاق، سنجد:

١ ـ أنّه ليس هناك انسحاب «شامل وكامل وفوري» للقوّات الإسرائيليّة المحتلّة من الأراضي المعنيّة، بل إنَّ تلك الكلمات لم ترد إطلاقاً في نصوص الاتفاق.

٢ ـ أنَّ الحركة العسكريّة الإسرائيليّة، المنصوص عليها، تتراوح بين انسحاب إسرائيلي جزئي من مناطق، وإعادة انتشار لهذه القوّات العسكريّة في وبين تلك المناطق.

٣ ـ أنَّ الانسحاب الجزئي سيخضع لبرنامج تفصيلي، يعدّه الطّرف الإسرائيلي وحده، وسيتمّ إنجازه على مراحل عديدة ومشروطة، وهو لن يشمل كافّة المناطق، بل بالدّرجة الأولى، المناطق ذات الكثافة السكّانيّة العالية التي تسبّب صداعاً دائماً للإسرائيليّين.

٤ ـ أنَّ إعادة انتشار القوّات سيضمن السيطرة على الطّرق الهامّة والمحاور الرئيسيّة إلى جانب المناطق الحدوديّة، بحيث تكون قادرة على الإطباق على المناطق السكّانيّة إذا لزم الأمر وبالسّرعة القصوى.

٥ ـ أنَّ تصريحات رابين حول «عدم الانسحاب من الأماكن الضروريّة أمنيّاً»[٥] وتأكيدات بيريز أمام يهود أميركا أنَّ «الانسحاب من سكّان وليس من أراض»[٦] وتفسيرات باراك لتكتيك «الانسحاب إلى المحاور»[٧]، كلّها تساعدنا على التعرّف على حقيقة الإنجاز العسكري الفلسطيني، الذي لا يتجاوز الحصول على انسحاب عسكري إسرائيلي، جزئي، محدود، مدروس واقتصادي!.

● **الأمن: وطني أم إداري؟**

المكسب الثاني الذي تحدّثوا عنه «باعتزاز» معيب يتعلّق بتحقيق السيادة الأمنيّة الوطنيّة، على أراضي السّلطة الموعودة، عن طريق إقامة جهاز للشرطة الفلسطينيّة، فهل يخدم هذا الجهاز الشرطوي ذلك الهدف؟ وكيف؟

إذا استندنا إلى المادة الثامنة والملحق الثاني وتصريحات الطرفين، فإنّنا سنكتشف أنَّ جهاز الشرطة المذكور بأُسس تشكيله ودوره ومهمّاته المتّفق عليها أبعد ما يكون عن أعمال السيادة الوطنيّة:

١ ـ لأنَّ هدفه ضمان «النظام العام والأمن الداخلي» حسبما يتّفق عليها بين الطرفين، أي أنَّ صلاحيّات الجهاز لن تتعدّى حدود المسؤوليّات البلديّة إلى حدود الأمن الوطني أو الأمن العام بمهمّاته المتعارف عليها في البلدان ذات السّيادة[٨].

٢ ـ ولأنَّ مسؤوليّات الدّفاع الوطني «المحلّي» والخارجي هي من صميم مسؤوليّة سلطات الاحتلال، وهذه المسؤوليّة مرتبطة تماماً من الناحية الإسرائيليّة بمتطلّبات أمنها الاستراتيجي الإقليمي[٩].

---

(٤) لا يخفى على أحد فداحة الاختلال في ميزان القوى لصالح الإسرائيليّين، ووهن الطّرف الفلسطيني وضعفه ماديّاً وعسكريّاً ومعنويّاً، الأمر الذي دفع شمعون بيريز للتبجّح بأنَّ الاتفاق مع قيادة المنظّمة جاء لإنقاذها من الانهيار المحتوم ولاستخدامها ضد المتطرّفين.

(٥) إسحق رابين في لقائه مع كتلة العمل البرلمانيّة (٩/٩)، المصدر: النّهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩٣/٩/١٠

(٦) شمعون بيرير في جامعة برينستون ـ نيوجيرسي (٩/٢٩)، المصدر: الحياة اللّندنيّة، تاريخ ٩٣/٩/٣٠؛ وكان وزير الخارجيّة الإسرائيلي قد قال أمام الكنيست (٩/٩) بأنَّ الانسحاب لا يشمل خريطة للمساحات بل خريطة للصلاحيّات، المصدر النهار اللّبنانيّة، ١٩٩٣/٩/١٠

(٧) إيهود براك، مقابلة مع الصحيفة الإسرائيليّة المذكورة (٩/١٥) منشورة في مجلّة الهدف، ص ٢٤، العدد ١١٦٣، تاريخ ٩٣/٩/٢٦.

(٨) ناقشت مجلّة الحرّيّة الموضوع في قراءة لمعتصم حمادة، ص ٥، العدد ٥١٧، تاريخ ٩٣/٩/١٢

(٩) أكّد وزير الشّرطة الإسرائيليّة موشي شاحال في ٩/٩ أنَّ «كلّ الشروط التي طلبناها لُبّيت»، المصدر النهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩٣/٩/١٠.

٣ ـ ولأنَّ المنطقتين (غزّة وأريحا) ستظلاّن خاضعتين لعدد من القوانين والأوامر العسكريّة حتّى بعد تخلّي الحكم العسكري عن سلطاته الإداريّة هناك، وأنّه لإلغاء أو إبطال بعض تلك القوانين والأوامر لابدّ من الاتفاق بين الطرفين، كما جاء في المادّة التاسعة.

٤ ـ ولأنَّ دور الشّرطة الفلسطينيّة يتركّز في مواجهة «الخلل والاضطراب» والإنابة عن الجيش الإسرائيلي في المهمّات الأمنيّة داخل المناطق الكثيفة سكّانيّاً (المخيّمات والأزقّة والحارات) كي يتفرّغ الجيش للمهمّات العسكريّة على الطّرق والمحاور، كما جاء في توضيحات رئيس الأركان الإسرائيلي لصحيفة يديعوت أحرونوت[١٠].

٥ ـ ولأنَّ تشكيل وتدريب قوّات الشّرطة، أفراداً وضبّاطاً، وتمويلها، ونظام الإشراف عليها وافتقارها إلى الخبرة الأمنيّة، وطريقة إعادة تأهيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني يضعها جميعها تحت هيمنة إسرائيليّة، ونفوذ أردني ومصري.

إنَّ دور الشّرطة الفلسطينيّة وفق التصوّر الإسرائيلي، الذي يقبل به بعض فلسطينيّي الاتفاق[١١] لا يتجاوز ضمان الأمن «التكتيكي» للإسرائيليّين كما يراه خبراء تل أبيب، والذي يتضمّن مهمّات استخباريّة وقمعيّة وردعيّة، لمحاربة «الإرهاب» وإحباط «عمليّات التخريب»، والتصدّي للقوى الفسلطينيّة المتطرّفة، وحتّى هذا الدّور فإنّه غير مستقلّ. إنّه خاضع لمراقبة وإشراف ومراجعة السّلطات الأمنيّة الإسرائيليّة، التي وعدت بزيادة صلاحيّات الشّرطة الفلسطينيّة كلّما أثبتت كفاءتها في أداء مهمّاتها عند كلّ مرحلة.

● **تنسيق أم تشغيل؟**

وردت في الاتفاق مسألة في غاية الخطورة، تتعلّق بالتنسيق الأمني والأمن المتبادل، فقد نصّت المادّة العاشرة على إنشاء لجنة ارتباط مشتركة للتنسيق العام، بينما نصّت الفقرة (هـ) من الملحق الثاني على تشكيل لجنة تنسيق وتعاون ثنائيّة للأهداف الأمنيّة المشتركة... فما هي طبيعة هذا التنسيق الأمني؟ وما هي اتجاهاته؟ دعونا نتذكّر أوّلاً حقيقة مُرَّة تقول إنَّ أيّ تنسيق أو تعاون بين طرفين، أحدهما قوي جدّاً والآخر ضعيف جدّاً، ما هو إلاّ تعبير مهذّب عن رغبة الأوّل في تشغيل الثاني، واضطرار الثاني لخدمة الأوّل.

ما الذي يريده الفلسطينيّون من هذا التنسيق الإلزامي:

١ ـ أن تساعدهم الجهات الأمنيّة الإسرائيليّة على حماية سلطتهم الوليدة وتأمين النظام العام والاستقرار الدّاخلي في مناطقهم، أي المساعدة في التصدّي له ومحاربة «المتطرّفين» العرب واليهود، نظراً لما تملك الأجهزة الإسرائيليّة من قدرات استخباريّة وإمكانيّات تقنيّة وبشريّة متطوّرة.

٢ ـ أن يضمن الإسرائيليّون للسّلطة الفلسطينيّة المذكورة كيانها وحدودها من أيّة تهديدات داخليّة أو خارجيّة، خاصّة وأن الفلسطينيّين محظور عليهم إقامة جيش وطني أو اقتناء أسلحة حربيّة فاعلة لغير القمع الداخلي.

أمّا الإسرائيليّون فلعلّ أهدافهم تتلخّص في:

١ ـ أن ساعدهم الفلسطينيّون، وتدريجيّاً، في محاربة ما يسمّونه بالإرهاب الفلسطيني وفي كلّ الأراضي الفلسطينيّة التّاريخيّة وفق برنامج متشعّب يضعه الخبراء الإسرائيليّون.

٢ ـ مع اشتداد ساعد جهاز الأمن الفلسطيني (الأداة) يتعاظم دوره في العمل على تنفيس وإحباط وعرقلة أيّ تحرّكات عربيّة أو إسلاميّة ضدّ إسرائيل، بواسطة القيام بمهمّات استخباريّة وتخريبيّة.

٣ ـ أن تُستغلّ المناطق «الفلسطينيّة» ليس فقط في مجال الإنذار المبكّر بل أيضاً في إيجاد حواجز فعليّة (تحصينات وقوّات) لعرقلة تقدّم المدرّعات والمشاة القادمة من الجبهة الشرقيّة.

● **الأمن الإقليمي:**

ولتأمين الطّرفين من التهديدات الخارجيّة فإن التنسيق الأمني لابدّ وأن يستدعي مشاركة أطراف أخرى، لذلك نصّت المادّة الثانية عشرة على إنشاء لجنة متابعة رباعيّة للإشراف على شؤون الارتباط والتعاون تضمّ الأردن ومصر إلى جانب الإسرائيليّين والفلسطينيّين.

ومهمّة هذه اللّجنة وفق التصوّر الإسرائيلي، المساعدة في ضمان الأمن الإقليمي، والأمن الإقليمي هنا يستدعي ترتيبات على الجبهتين الشرقيّة والغربيّة، ولمّا كانت اتفاقات كامب ديفيد قد تضمّنت الترتيبات الأمنيّة اللاّزمة لحماية إسرائيل على الجبهة الغربيّة، فإنَّ العمل على الجبهة الشرقيّة هو الذي يستدعي التنسيق والتعاون العاجلين بمساعدة مصريّة وأمريكيّة.

وفي هذا الشّأن فإنَّ الإسرائيليّين لا يخفون خطّتهم المبنيّة على أساس إقامة نظام أمني ثلاثي يضمّ الأردنيّين والفلسطينيّين إلى الإسرائيليّين، يكون للفلسطينيّين فيه المهمّات التكتيكيّة السّابق ذكرها، وللأردنيّين دور «العمق الاستراتيجي الشّرقي» في مواجهة الأخطار العربيّة والإسلاميّة، وعلى اعتبار أنَّ إسرائيل هي الطّرف الأقوى عسكريّاً وأمنيّاً حاليّاً، وفي المدى المنظور، فإنّه وفق هذه الترتيبات العسكريّة ـ الأمنيّة ـ التي تحدّث عنها التّقرير الأمني لمعهد

(١٠) إيهود براك، مصدر سبق ذكره.

(١١) ممدوح نوفل أكّد صراحة «أنَّ ضمان أمن إسرائيل من أهمّ مهمّات القوّة الأمنيّة الفلسطينيّة»، انظر مجلّة الهدف، ص ١٣، تاريخ ٩٣/٨/٢٩.

جافي[12]، فإنّها ستتكفّل بحماية الحدود الخارجيّة للأردنيين والفلسطينيّين، وبحماية السّلطتين من الانقلابات وأعمال العنف الداخليّة، بالإضافة إلى حمايتهما من بعضهما البعض[13] في مقابل تعهّد الطّرفين بعدم السّماح بإدخال أيّة قوّات خارجيّة إلى مناطقهما.

وعلى أساس أنّ الإسرائيليّين مولعون بالضّمانات منذ قيام كيانهم فإنّهم إضافة لما تقدّم يريدون أن يتحقّق لهم:

أ ـ إقامة محطّات مراقبة إلكترونيّة وأجهزة إنذار مبكّر في الضفّة الشرقيّة.

ب ـ حقّ المرور الحرّ ليس فقط لقوّاتهم على الأرض، بل وفي أجواء ومياه المناطق المجاورة للتأكّد من سلامتها.

جـ ـ حقّ إعادة احتلال المنطقة الفلسطينيّة، والدخول إلى الأردنيّة، إذا ما انحرفت العمليّة السلميّة عن مسارها أو تهدّدت بخطر انقلاب أو تغيير سياسي مثير في المنطقتين.

هذا ما يريد المفاوضون الإسرائيليّون توثيقه مع الطّرفين المعنيين، وبضمانة أمريكيّة لا لبس فيها، انطلاقاً من شعار تل أبيب: «الأمن قبل كلّ شيء».

● **الأمن أوّلاً:**

لم ينكر الإسرائيليّون، المسؤولون والخبراء، أنّ الاعتبارات الأمنيّة بالنّسبة لإسرائيل لها الأولويّة على سواها في التسوية السّياسيّة مع العرب والفلسطينيّين[14] لذلك فإنّ الترتيبات الأمنيّة لابدّ وأن تكون في الأغلب على حساب العرب والفلسطينيّين، الأمر الذي تعتبره تل أبيب تعويضاً أوّليّاً معقولاً عن أيّة انسحابات عسكريّة على الأرض.

من هنا يمكننا القول إنّ أيّة ترتيبات أمنيّة مع الفلسطينيّين ستظلّ مؤقّتة ومرحليّة إذا لم ترتبط بترتيبات أشمل على الجبهة الشرقيّة، لأنّ النظام الأمني الثلاثي يعتبر في نظر الإسرائيليّن «حجر الزّاوية في استراتيجيّتهم الأمنيّة» الراهنة كما ذكر جوزيف ألمر، نائب رئيس معهد جافي.

ويحاجج الإسرائيليّون بأنّ تلك الترتيبات الأمنيّة، بما فيها النظام الأمني الثّلاثي تشكّل شرطاً ضروريّاً لبناء الثّقة إزاء أيّ عمليّة تسويّة، سواء كانت مرحليّة انتقاليّة أو دائمة نهائيّة، وبأنّ ذلك وحده يشكّل أساساً صالحاً لأيّ تعاون اقتصادي أو سياسي بين الأطراف المعنيّة.

لذلك وطالما أنّ المسألة الأمنيّة ستأخذ أولويّتها في التسوية فإنّ إمكانيّات الفلسطينيّين للمناورة تبدو أضعف ممّا تتصوّر قيادتهم الموقّعة، وهامش الحركة أمامهم أضيق ممّا يحلمون به[15].

وبعد،

هل سيتمكّن الفلسطينيّون في سلطتهم المشوّهة الموعودة من الإفلات من القبضة الأمنيّة الإسرائيليّة، وتجنّب التحوّل إلى أداة أمنيّة واستخباريّة في يد الإسرائيليّن؟ في اعتقادي أنّ تلك المهمّة تكاد تكون مستحيلة.

* * *

(١٢) معهد إسرائيلي للدراسات الاستراتيجيّة بجامعة تل أبيب أشرف على مجموعة من الدراسات المتكاملة حول السّلام الإسرائيلي الفلسطيني، الدراسة الأمنيّة صدرت في الشتاء الماضي.

(١٣) قال بيرير في مقابلة مع صحيفة الفيغارو الفرنسيّة إنّ أحد فضائل نظام الأمن الثلاثي أنّه يمنع «أحد الأطراف من التهام الطرفين الأخرين»، المصدر: النهار اللّبنانيّة ٩/١٠.

(١٤) كان آخر الاعترافات ما أدلى به رابين بعد زيارته الأخيرة للقاهرة، الخميس ٩٣/١٠/٧

(١٥) حسب د. خليل الشقاقي المحاضر بجامعة النجاح بنابلس، فإنّه ليس أمام السّلطة الفلسطينيّة سوى خيارين: مواجهة المعارضة الفلسطينيّة بالقوّة أو الاشتباك مع الإسرائيليّين، انظر مقابلته مع الحياة اللّندنيّة، ص ٦، تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨

مداخلة أبو الجاسم

هذه دراسة جادّة وهامّة تؤسّس لأبحاث أكثر عمقاً وتحليلاً. ولكن ثمّة تفصيلات محتملة كنتاج لإفرازات هذا الاتفاق سنحاول من خلالها تحديد الاتجاهات السياسيّة ـ العسكريّة ـ الأمنيّة للسلطة الفلسطينيّة الجديدة وآليّة التّعبير عنها في الواقع، محاولين تحديد الطّرق والوسائل الممكنة لمواجهة هذا الاتفاق.

وأوّل ما أودّ أن أشير إليه هو صحّة الملاحظة الّتي تقول بأنّه قد طغى الجانب العسكري ـ الأمني على الاتفاق. وهنا يطرح سؤال: ما هي المخاطر المترتّبة على ذلك؟ وما هي الأهداف المتوخّاة من وراء التّركيز على هذا الجانب؟ وما العمل؟

إنّ الاتفاق قد أحدث هزّة سياسيّة، وخلق شرخاً عميقاً في صفوف الشّعب الفلسطيني وقواه الوطنيّة. والحقّ أنّه يعتبر، باختصار، أخطر حدث سياسي نشهده في هذه المرحلة.

لماذا طغى الجانب العسكري ـ الأمني على الاتفاق؟ **ولماذا الأمن أوّلاً؟** وهل

سيحقّق هذا الاتفاق الأمن المنشود؟

إنّ كلّ متتبّع لتاريخ الصّراع العربي ـ الصّهيوني يعلم بأنّ الأساس الّذي سمح ببقاء الكيان الصّهيوني فوق أرضنا هو تفوّقه العسكري ـ الأمني وفي حال حدث أي خلل في هذا الجانب لمصلحة أيّ تحالف حرب عربي فإنّ العقيدة العسكريّة الهجوميّة ستختلّ إلى حدّ يصبح فيه الكيان الصّهوني بكامله معرّضاً لخطر الزّوال. لذا فمن الطّبيعي جدّاً أن يطغى هذا الجانب على أيّ اتفاق يوقّع مع الكيان الصّهيوني، ويهمّني أن أضرب مثلاً على عدوانيّة هذا الكيان حتّى بعد أن يوقّع الاتفاقيّات الرّسميّة. فمن حين لآخر نسمع عن عمليات تخريب وتهريب أسلحة ومخدّرات وتجنيد عملاء وعمليّات تخريب اقتصادي في مصر من قبل عملاء إسرائيل حتّى بعد أن وقّعت **اتفاقيّة كامب ديفيد**. إنّ ذلك يؤكّد أنّ الاتفاقات، مهما كان نوعها، **الّتي يوقّعها حكّام تخلّوا عن قضايا شعبهم** وأمّتهم، لا تحول دون استمرار حالة العداء واستمرار عمليّات الحرب السرّيّة من قبل أعداء أمّتنا لكن بأشكال مختلفة. مع ضرورة الإشارة إلى فارق كمّي ونوعي بين النّظام المصري القادر على مواجهة عمليّات الدّسّ والتّخريب الإسرائيلي وبين سلطة الحكم الذّاتي الّتي ستكون عاجزة أمام التفوّق النّوعي والتّقني الإسرائيلي والمهدّدة سلطتها بالكامل إذا ما حدث أيّ تحوّل سياسي في الكيان الصّهيوني لمصلحة الليكود أو من يناصره، وهنا نرى بأنّ الاتفاق لن يحقّق الأمن لكلا الطّرفين.

المخاطر المحتملة

إنّ قيادة الكيان الفلسطيني الجديد، بعد أن تخلّت عن الكفاح المسلّح والميثاق الوطني والبرنامج السّياسي للمنظّمة والمرشّح حسب المطالب الإسرائيليّة للتخلّي عن منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ككيان سياسي معنوي للشعب الفلسطيني، إنّ قيادة هذا الكيان الكاريكاتوري بعد أن نكّست رايات النّضال الوطني أمام الأعداء وسلّمت بشر وطهم سيكون عليها التزامات مطلوب أن تقدّمها لتثبت قدرتها على استلام زمام السّلطة الجديدة.

فما هي هذه الالتزامات الّتي تحتاجها إسرائيل وأمريكا والمجتمع الغربي من كيان هشّ ضعيف متخلّف فقير حوّلته هذه القيادة إلى منظّمة خيريّة تستجدي المساعدات باسم قضيّة الشّعب والسّلام المزعوم؟

إنّ أوّل الالتزامات بعد أن انتقلت هذه القيادة من الصّف الوطني وبدّلت تحالفاتها العربيّة القوميّة، بتحالف مع أعداء شعبنا وأمّتنا:

ـ خلق منطقة عازلة ودرع تحمي الوجود الصّهيوني.

ـ ضرب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بأداة فلسطينيّة أي فلسطنة الصّراع، ليتفرّغ الكيان الصّهيوني لمهمّاته الاستراتيجيّة؛ وفي حال فشلت السّلطة الجديدة يكون الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنيّة بحالة الجاهزيّة لدعم هذه السّلطة، أو لاستثمار أيّ اقتتال داخلي والّذي سيشجّع الاحتلال عليه بل سيعمل جاهداً على ذلك لتدمير قدرات الشّعب وحركته الوطنيّة.

لماذا التّركيز على قوّات شرطة قويّة؟!

إنّ نظاماً بهذه المواصفات والأهداف لا يمكن أن يستند في تنفيذ برامجه إلى الكفاءات العسكريّة الوطنيّة المعروفة والمجدية ضدّ قوّات الاحتلال الصّهيوني، والمعبّأة تعبئة وطنيّة تحت راية منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وشعارات فلسطينيّة عربيّة وثورة حتّى النّصر. بل يسعى لاختيار عناصر الجيش الجديد من العناصر المعروفة بولائها والتي ستمرّ حتماً بمصفاة التّصفية والتّدقيق الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي المشترك حتّى يضمن استمرار ولاء هذه القوّات للدّور المرسوم لها سلفاً في بنود الاتفاق؛ وكما نعلم ليس صدفة أن يتمّ تعيين الحجّ إسماعيل مثلاً قائداً لهذه القوّات.

وهنا يطرح السّؤال التالي:

ماذا لو حدث الصّدام الفلسطيني ـ الفلسطيني؟

وهنا لابدّ أن ننبّه ونعبّئ على أساس تحريم هذا الصّدام والّذي لن يستفيد منه إلّا قوّات الاحتلال الإسرائيلي لكن ذلك يجب أن لا يمنعنا من محاسبة كلّ متعاون مع الاحتلال وردع كلّ من سيقف بوجه مقاومي الاحتلال وهذا يتطلّب عملاً جادّاً لعزل هذه الأداة القمعيّة الجديدة وتفكيكها وكسب كافّة العناصر الوطنيّة المخلصة إلى الصّف الوطني في مواجهة قوّات الاحتلال الصّهيوني.

وأخيراً نؤكّد أنّ الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي إنّما يعبّر عن تبعيّة حقيقيّة للأمريكيّين والصّهاينة باسم السّلام ولكنّه في الحقيقة اتفاق استسلام رغم كافّة المفاهيم الّتي يطلقونها على هذه العمليّة السّياسيّة.

وهذا من شأنه وضع حركتنا الوطنيّة والقوميّة أمام شروط صعبة ومعقّدة ومنعطف خطير يفرض علينا جميعاً مزيداً من النّضال وذلك يتطلّب أرقى أشكال العمل والتّنظيم لتحقيق أوسع انخراط والتفاف شعبي جماهيري حول برنامج المواجهة الوطنيّة.

أبو الحاسم
(المسؤول العسكري لجبهة التّحرير الفلسطينيّة)

مداخلة أمين محمود عطايا

أيّها الرّفاق والرّفيقات:

تحدّث الأستاذ/علي فيّاض ـ الكاتب والباحث في الشّؤون الاستراتيجيّة ـ في محاضرته عن الجوانب العسكريّة والأمنيّة في اتفاق «أوسلو» وقد أسماها ملاحظات أوّليّة، حيث غطّى في جوانب تلك المحاضرة أهمّ الجوانب العسكريّة والأمنيّة في الاتفاق المذكور، وألقى الضّوء على مخاطر الالتزامات العسكريّة والتّعهّدات الأمنيّة الواردة فيه، مشيراً إلى «أنّ هذا الاتفاق سيظلّ مرهوناً، خلال عمليّة تطبيقه ـ بإرادة الطّرف الأقوى في المعادلة ـ أي أنّ ميزان القوى الفعلي (عسكريّاً وأمنيّاً) بين الطّرفين المتعاقدين، هو الّذي سيعطي للنصوص ترجمتها المستقبليّة على أرض الواقع».

في اعتقادنا أنّ الباحث في هذه النّقطة بالذّات أصاب كبد الحقيقة، حيث سأحاول فيما بعد التعرّض لهذه المسألة الهامّة عند إبداء ملاحظاتي الأساسيّة لهذا الموضوع. يتعرّض الباحث إلى موضوع الانسحاب الإسرائيلي من مناطق في الضفّة والقطاع، مشيراً إلى أنّ هذا الانسحاب، يعتبره الطّرف الفلسطيني مكسباً استراتيجيّاً، بينما تعتبره إسرائيل إعادة انتشار لقوّاتها العسكريّة يتمّ إنجازه على مراحل عديدة ومشروطة، حيث يضمن السّيطرة الاستراتيجيّة العسكريّة على الطّرق والمحاور الرّئيسيّة المؤدّية إلى كامل الأراضي العربيّة المحتلّة ويؤدّي هذا الانسحاب بالتالي إلى تخلّي إسرائيل عن المناطق ذات الكثافة السكّانيّة الفلسطينيّة العالية، تاركة التّعامل مع السكّان العرب إلى قوّة الشّرطة الفلسطينيّة المحليّة. أمّا مسؤوليّة الأمن الخارجي فقد ارتبط ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجيّة والقوّات العسكريّة الإسرائيليّة. وباختصار شديد فإنّ دور الشّرطة الفلسطينيّة وفق التصوّر الإسرائيلي لا يتجاوز ضمان الأمن «التّكتيكي» للإسرائيليّين، وحيث يرى الباحث أنّ دور هذه الشّرطة سيكون تحت السّيطرة الإسرائيليّة وخدمة لأهدافها في التّصدّي للقوى الفلسطينيّة المتطرّفة في كامل الأراضي الفلسطينيّة، وإحباط أيّ تحرّكات عربيّة أو إسلاميّة في المستقبل ضدّ إسرائيل، وفق تنسيق أمني متبادل، وذلك لتحقيق الأمن التّكتيكي الإسرائيلي (أي مكافحة الإرهاب والتّخريب) في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وتحديد التّرتيبات المستقبليّة لتحقيق نظام أمني (أردني ـ فلسطيني ـ إسرائيلي) تحقيقاً لعمليّة سلام عربي ـ إسرائيلي شاملة، من خلال تشكيلة من التّرتيبات السّياسيّة سواء انتقاليّة/أو نهائيّة: الحكم الذاتي، أشكال الفيدراليّة والكونفدراليّة، كيان فلسطيني.. إلخ. ويذهب الباحث إلى القول مستنداً إلى (التّصريحات الإسرائيليّة) ـ أقوال جوزيف المر ـ نائب رئيس معهد جافي ـ إلى أنّ أيّة ترتيبات أمنيّة مع الفلسطينيّين ستظلّ مؤقّتة ومرحليّة إذا لم ترتبط بترتيبات أشمل على الجبهة الشّرقيّة، لأنّ النّظام الأمني الثّلاثي يعتبر في نظر الإسرائيليّين «حجر الزّاوية في استراتيجيّتهم الأمنيّة الرّاهنة».

إلى جانب العرض التّحليلي للجوانب العسكريّة والأمنيّة لاتفاق غزّة ـ أريحا أولاً الّذي تقدّم بها الباحث، هناك بعض الملاحظات الّتي نعتبرها هامّة وأساسيّة في سياق هذا البحث والّذي لابدّ لنا من التعرّض لها، وهذه الملاحظات يمكن ترتيبها على الشّكل التالي:

الملاحظة الأولى: إسرائيل تستثمر انتصاراتها العسكريّة في حرب ١٩٦٧ لتحقيق أهداف سياسيّة:

لقد رسمت حرب حزيران ١٩٦٧ بُعداً جديداً للقضيّة الفلسطينيّة عندما أصبحت فلسطين كلّها تحت الاحتلال الإسرائيلي. لقد وفّرت الأراضي العربيّة الّتي احتلّتها في هذه الحرب، القدرة على المناورة الاستراتيجيّة ـ العمليّاتيّة البريّة والجويّة، كما وفّرت لها العمق الاستراتيجي الّذي كانت تفتقر إليه قبل بدء الحرب، وهو ما أعطى لإسرائيل متّسعاً للإنذار عن أي هجوم يأتي عبر الأراضي المجاورة. إنّ الأهداف السّياسيّة الإسرائيليّة لحرب ١٩٦٧، لم يكن بالإمكان استثمارها في الحصول على مكاسب سياسيّة فوريّة. وبعد حرب ١٩٦٧، والنّتائج الّتي أسفرت عن احتلال إسرائيل لمناطق عربيّة شاسعة، اتخذت الحركة الصّهيونيّة قرارها الرّسمي والعلني، بعدم إرجاع هذه المناطق أو معظمها على الأقلّ، إلى العرب، جاء ذلك بعد مرور عدّة أيّام فقط على انتهاء الحرب (راجع قرارات زعماء الحركة الصّهيونيّة في ١٢ حزيران ١٩٦٧ في مدينة القدس) وقد جاء في بعض هذه القرارات[1]:

أولاً: إنّ الأراضي الّتي احتلّت يجب اعتبارها أجزاء محرّرة من «أرض الميعاد» وعلى الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، أن تضع هذا الاعتبار في استراتيجيّتها المزدوجة السّياسيّة والعسكريّة.

ثانياً: استخدام جزء أو أجزاء من الأراضي المحتلّة في الاستراتيجيّة الهادفة إلى

(١) مجلّة الأسبوع العربي، بيروت ١٩٨٠/٨/٢٥، ص ٢٤، نقلاً عن مجلّة تايم الأمريكيّة

استدراج الدّول العربيّة إلى مفاوضات مباشرة من أجل الصّلح، من دون التّفريط بأيّ جزء يعتبر أساسيّاً لكيان «الدّول العبريّة». إنّ هذا البرنامج الصّهيوني، هو من صلب العقيدة الصّهيونيّة، إذ ينصّ على الأهداف العريضة الّتي تسعى هذه العقيدة إلى ممارستها، ووضعها موضع التّنفيذ، وهذا البرنامج لن يتأثّر في عناصره الأساسيّة من جرّاء عقد الصّلح بين العرب وإسرائيل، أي أنّه لن يشهد تراجعاً أو انحساراً فيما لو تمّ إحلال السّلام بين الأطراف المتنازعة.

والملاحظ أنّ الصّلح لا يحمل العقيدة الصّهيونيّة على التّخلّي كليّاً ونهائيّاً عن مضمونها ونظرتها إلى «أرض إسرائيل» في حدودها التّاريخيّة، فالتّراجع عن بعض المناطق المحتلّة سوف يضع هذه المناطق في عداد الأجزاء السليبة أو المسلوخة من أرض «الوطن القومي اليهودي»، وهو ما يؤهّل العقيدة الصّهيونيّة الالتزام بمسألة «تحريرها» في المستقبل وضمّها إلى «الوطن الأمّ».

نخرج من هذا العرض بأنّ مشكلات عديدة ستعيد دورة الصّراع، ويبدو أنّ الطّرف الصّهيوني يدرك جيّداً الطّبيعة الحقيقيّة للصّراع على أنّه صراع مستمرّ حيث ينطلق الكثير من الباحثين الإسرائيليّين من فرضيّة أنّ حرب المستقبل واقعة لامحالة، وعلى إسرائيل أن تستغلّ المهلة المحدودة الكامنة في تراجع حرب تهدّد وجود إسرائيل في المدى القريب، من أجل بناء اقتصادي ناجح ومفيد للجيش الإسرائيلي، بحيث يصبح جيشاً حديثاً بمفاهيم مطلع القرن المقبل.

الملاحظة الثانية: الصّراع السّكاني الفلسطيني ـ الإسرائيلي:

إنّ أهمّ تعبيرات المأزق الّذي تعيشه إسرائيل، يتمثّل في عجزها عن مواجهة التطوّر الكمّي والنّوعي للشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلّة، الأمر الّذي تعكسه مخاوف القادة الصّهاينة على مستقبل الدّولة الصّهيونيّة من تحوّلها إلى دولة ثنائيّة القوميّة، ومن أن يتحوّل اليهود إلى أقليّة سكّانيّة في المستقبل المنظور. ومن هنا يرى حزب العمل الإسرائيلي الحاكم وعلى وجه التّحديد تجاه الضفّة والقطاع «أنّ إسرائيل مكرّسة لأن تكون دولة يهوديّة مستقلّة وديموقراطيّة، وانطلاقاً من الإخلاص لهذا الهدف التّاريخي، لا يرغب هذا الحزب في فرض السّيطرة الدائمة على (١,٨) مليون فلسطيني يسكنون في تلك المناطق، أي التخلُّص من أكبر عدد ممكن من السكّان العرب، لقاء الاحتفاظ بأكبر مساحة من الأرض من ناحية أخرى.

وهناك الكثير من الإسرائيليّين الّذي يطمحون إلى تغيير الواقع الدّيمغرافي في الضّفّة الغربيّة من أغلبية عربيّة مطلقة إلى نسبة كبيرة من المستوطنين اليهود يكون لها مدلول سياسي، واتخاذ تدابير عنيفة مستقبلاً لطرد السكّان العرب من ديارهم، لتحقيق نقاء الدّولة اليهوديّة من البحر إلى النّهر.

الملاحظة الثّالثة: الكيان الفلسطيني نموذجاً لدولة «أنطون لحد» في الشّريط الحدودي اللّبناني

السّؤال الّذي يطرح نفسه هو، طبعاً، ما الّذي تريده إسرائيل وتسعى إليه، من خلال الحكم الذّاتي الفلسطيني في مرحلته الانتقاليّة والنهائيّة؟ في اعتقادنا أنّ السّياسة الإسرائيليّة تسعى بهدف استمرارها للسيطرة الإسرائيليّة ـ الأمنيّة على المناطق المحتلّة ـ إلى خلق أمل في التّعايش المشترك من خلال حلول وسط متبادلة، والعقبات الّتي تقف في وجه نشوء تعايش مشترك ـ من وجهة النّظر الإسرائيليّة ـ وتطوّره هي، الانتفاضة، والقبول الفلسطيني بالحلّ الإسرائيلي السّياسي لمستقبل الضّفّة والقطاع، والّذي يمثّل معالجة أوّليّة لإيجاد حلّ سياسي إسرائيلي للقضيّة الفلسطينيّة. إذ تبيّن للإسرائيليّين أنّ حلّ مشكلة الانتفاضة الفلسطينيّة والنّضال السّياسي في الأراضي المحتلّة ليس قطعاً بالطّريق العسكري وبواسطة القوّة فقط، وإنّما بواسطة طرح حلول وسط متبادلة يقبل بها طرف فلسطيني، ومن هنا كان اتفاق غزّة ـ أريحا أوّلاً، والاعتراف المتبادل بين م.ت.ف وإسرائيل. ومن وجهة النّظر الإسرائيليّة وحسب الاتفاق فإن إسرائيل ستعمل على تدريب الكوادر الفلسطينيّة، لأنّ كلا القوّتين ستعملان معاً حتماً. إنّ النّموذج الّذي تطمح إسرائيل إلى تحقيقه، هو كيان فلسطيني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسّلطة السّياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة، على غرار نموذج دويلة «أنطون لحد». أي أنّ الحكم الذّاتي للنّاس (وليس للأرض).

الملاحظة الرّابعة: دور إسرائيل في نظام شرق ـ أوسطي

إنّ تحقيق تسوية سياسيّة في المنطقة، يمكن لإسرائيل أن تشارك في نظام شرق ـ أوسطي، وفي مثل تلك الظّروف يحقّ توجيه السّؤال التالي: ما الّذي بقي من الدّور التّقليدي لإسرائيل كذخر استراتيجي للولايات المتحدة؟ في رأينا أنّ دور إسرائيل لم يتغيّر بتاتاً، ومازال هامّاً جدّاً. إنّ مكان إسرائيل في مركز الشّرق الأوسط العربي، يجعل من إسرائيل حارساً مخلصاً للاستقرار في الدّول المحيطة بها، فهي ستحافظ على الأنظمة القائمة، وهي تمنح أو تكبح المسيرة الجذريّة (الراديكاليّة)، وهي تصدّ توسّع الأصوليّة الدّينيّة المتعصّبة.

أي أنّ التّأثير الإسرائيلي سيؤثّر بشكل

غير مباشر على بقيّة الدّول في المنطقه المجاورة صحيح أنّ هناك عملية تجذير راديكالي في كلّ الدّول، إلاّ أنّ الجهات الراديكاليّة ترتدع ـ من وجهة نظر العرب ـ عن الذّهاب حتّى النّهاية، خوفاً من تصعيد يدفع إسرائيل للتدخّل.

ومع اختفاء الاتحاد السّوفياتي كطرف سياسي له مصالحه في المنطقة . وفي مثل هذه الظّروف الخاصّة، لم يزل ولم يتقلّص دور إسرائيل في المنطقة ومكانتها كذخر استراتيجي من الدّرجة الأولى للولايات المتحدة. فبدون إسرائيل، ستقع على الغرب مهام، لا يمكن لأيّ دولة عربيّة أن تقوم بها بسبب تقييدات سياسيّة داخليّة ودوليّة، أمّا بالنّسبة لإسرائيل، فتوجد ضرورة وجوديّة وحقيقة لتدخّلها.

ويبدو أنّ الولايات المتحدة سائرة على طريق خلق قوّة إسرائيل العسكريّة لمواجهة التحدّيات.

وأخيراً يمكن القول بأنّ الصّراع العربي ـ الإسرائيلي من نمط الصّراعات الدّوليّة (الاجتماعيّة ـ السّياسيّة ـ الاستراتيجيّة) ـ أو الممتدّة ـ والصّراع الممتدّ هو ذلك الصّراع الّذي يستمرّ عبر فترة زمنيّة طويلة.

والخلاصة: إنّ الصّراع العربي ـ الإسرائيلي سوف يحتفظ بصفة صراع، في كلّ الأحوال، حتّى لو أنجزت «تسوية» فإنّ أيّة تسوية لا يمكن إلاّ أن تسفر عن شكل من أشكال استمرار الصّراع بصور جديدة مختلفة... وفي تقديرنا أنّ المخطّط الإسرائيلي في المنطقة لم يكتمل بعد.

الملاحظة الأخيرة: في الاستنتاجات:

١ ـ إنّ اتفاق (غزّة ـ أريحا أوّلاً) ما هو إلاّ مرحلة انتقاليّة بالنّسبة للأطراف مجتمعة... يلعب فيه الطّرف الإسرائيلي الدّور الهامّ في نجاحه أو عدم نجاحه، وبالتالي تبقى الاحتمالات المختلفة واردة.. حرباً أم سلماً.

٢ ـ إذا كانت إسرائيل كما رأينا ترى أنّ الصّراع هو صراع مستمرّ حتّى لو أنجزت تسوية.. وأنّ أيّة قوّة للطّرف العربي تعني ضعفاً للطّرف الإسرائيلي.. ومن هنا نرى أنّ هناك وقفة استراتيجيّة في مسار الصّراع، لأنّ في اعتقادنا واعتقاد الإسرائيليّين بأنّ الصّراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع وجود لا صراع حدود..

هذا الشهر

شبابيك زينب

(رواية)

رشاد أبو شاور

دار الآداب